

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -



مخطط مقياس مدخل للعلوم القانونية



الأستاذة: زهيرة عزي

## الفهرس

1-معلومات حول المقياس.....	ص02
2-محتوى المقياس.....	ص03-04
3- المكتسبات القبلية.....	ص 04
4--مخطط توضيحي لمحتوى المقياس.....	ص5
5-مكتنة المقياس في البرنامج.....	ص6
6-أهداف التعلم.....	ص06
7-أسلوب التقييم.....	ص 06-07
8-أنشطة التعلم والتعليم.....	ص07
9-المقاربة البيداغوجية.....	ص08
10-سيرورة العمل.....	ص08
11-مصادر دعم.....	ص09

1-معلومات حول المقياس

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: الحقوق

المقياس: المدخل للعلوم القانونية

الفئة المستهدفة: موجه لطلبة السنة أولى حقوق نظام LMD

الرصيد: 07 المعامل: 02

الحجم الساعي: ساعة ونصف في الاسبوع.

التوقيت: 08:00 إلى 12:30

قاعات التدريس: Z4 . Z5 . Z6

الاستاذة: عزي زهيرة

الموسم الجامعي: 2023 - 2024

التواصل يكون عبر الايميل: azi.zahira@univ-msila.dz

## 02-محتوى المقياس

### مقدمة

يحتوي هذا المقياس على أربع محاور أساسية ودعم كل محور بسلسلة من التمارين التي تسمح بالقدرة على فهم واستيعاب أكثر للمفاهيم واليكم مخطط المقياس:

### المحور الأول: ماهية القانون

في هذا المحور سنتعرف على:

أولاً: مفهوم القانون من خلال تعريفه اللغوي والاصطلاحي ومعرفة الخصائص المميزة لقواعده. والتي تتمثل في: 1-خاصية أن القاعدة القانونية قاعدة سلوك اجتماعي، 2-خاصية أن القاعدة القانونية عامة ومجردة، 3-خاصة أنها قاعدة ملزمة ومقتربة بجزء.

ثانياً: علاقة القاعدة القانونية بغيرها من قواعد السلوك الاجتماعي الأخرى وصلة القانون بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

### المحور الثاني: تقسيمات القاعدة القانونية

في هذا المحور سيتعرف الطالب على أهم تقسيمات القاعدة القانونية

أولاً: تقسيم القانون من حيث طبيعة العلاقة التي ينظمها إلى قانون عام وقانون خاص سنعالج مضمون هذا القسم في عنصرين نخصص الأول لتقسيم القانون الى قانون عام وقانون خاص ونكرس الثاني لفروع كل من هذين القسمين.

ثانياً: تقسيم القاعدة القانونية من حيث درجة الإلزام. يمكن تصنيف القاعدة القانونية من حيث قوة الإلزام أي من حيث سلطة الأفراد في الخضوع لها إلى قواعد أمرة (باتة – الناهية) وقواعد مكملة (مفسرة) سنتعرف في هذا القسم على كل من القواعد الامرة والقواعد المكملة وعلى معايير التمييز بينها

### المحور الثالث: مصادر القانون

في هذا المحور سنتعرف على:

**أولاً:** المصادر الرسمية للقانون نبدأها بالمصدر الرسمي الأصلي وفق ترتيب المادة الأولى من القانون المدني التي تجعل من التشريع كمصدر أصلي رسمي للقانون من خلال تعريفه وأنواعه ومراحل وضعه، ثم المصادر الاحتياطية للقانون والتي تتمثل في مبادئ الشريعة الإسلامية، والعرف كمصدر ثاني احتياطي وأخيراً مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة.

**ثانياً:** المصادر الاحتياطية والمتمثلة في الفقه والقضاء

### المحور الرابع: نطاق تطبيق القانون

في هذا المحور سنتعرف على

**أولاً:** نطاق تطبيق القانون من حيث الأشخاص نتعرف من خلاله على مضمون مبدأ عدم جواز الاعتذار بجهل القانون والاستثناءات الواردة على هذا المبدأ

**ثانياً:** نطاق تطبيق القانون من حيث المكان نتعرف من خلاله على مبدأ إقليمية القوانين ومبدأ شخصية القانون

**ثالثاً:** نطاق تطبيق القانون من حيث الزمان نتعرف من خلاله على مبدأ عدم رجعية القوانين والاستثناءات الواردة عليه ومبدأ الأثر المباشر للقانون

### خاتمة

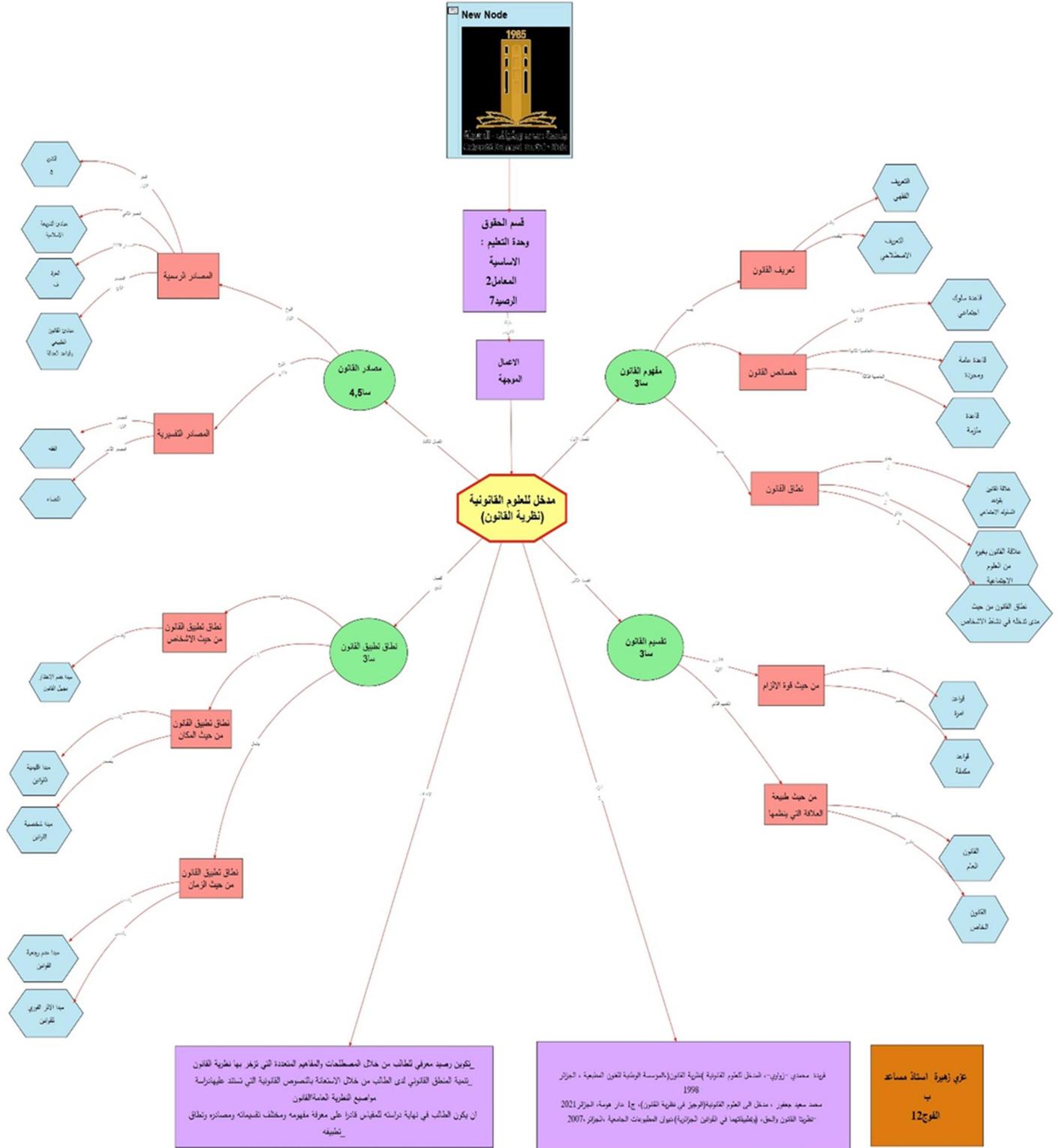
تحتوي هذه الوحدة على النتائج المتواصل إليها من دراسة مقياس المدخل للعلوم القانونية، من إيضاح مفهوم القانون وما يتصل به من مسائل تتعلق بتعريفه وأنواعه ومصادره ونطاق تطبيقه. وحيث إن القانون عبارة عن مجموعة من القواعد التي تنظم أنماط السلوك المختلفة في المجتمع.

### 3-المكتسبات القبلية

حصول الطالب على شهادة البكالوريا يؤهله لدراسة المقياس وكل محاوره ويساعده التفكير المنطقي على استيعابه وتحصيله.

4- مخطط توضيحي لمحتوى المقياس

(الخريطة الذهنية)



**5-مكانة الدرس في البرنامج**

يعتبر مقياس المدخل للعلوم القانونية من مقاييس الوحدة الأساسية لطلبة السنة أولى حقوق.

**6-أهداف التعلم (أهداف الدراسة)**

يهدف هذا المقياس على:

- مستوى المعرفة:** استيعاب تفاصيل ذلك العلم وذلك عند التطرق إلى مفهومه وتقسيماته ونظرياته المختلفة التي تحكم تلك التفاصيل
- مستوى الفهم:** يفهم الطالب مفهوم القانون ويتعرف على أقسامه ويميز بينها ويتعرف على مختلف مصادره.
- مستوى التطبيق:** ويكمن في استخدام المعلومات المستوعبة سابقا في تمييز وتحليل قضايا ونصوص قانونية متعلقة بالمسائل القانون لا سيما بماهية القانون وما يترتب عليها من تقسيمات ومصادر لها وكذلك من حيث تطبيق هذا القانون، وذلك عن طريق تحليل قضايا ونصوص قانونية بها.
- مستوى التركيب:** يتمكن من ترتيب المعلومات المحصلة وتنظيمها وبالتالي تكون للطالب القدرة على تصنيف مختلف القواعد القانونية ومعرفة مصادر القانون وكذلك كيفية تطبيق القانون سواء من حيث الأشخاص أو من حيث المكان أو من حيث الزمان.
- مستوى التقويم:** تقييم وتصنيف ما اكتسبه من معارف واستعمال المعارف المتعلقة بالدرس في بحوثه الجامعية وتوظيف المعرفة المكتسبة بأشكال جيدة في مختلف المجالات العلمية
- تنبيه:** وعليه ستوجه للطالب بعض الأسئلة في كل مستوى من هذه المستويات ليجيب عليها.

**7-أسلوب التقييم**

تم عملية التقييم النهائي عن نظام تقييم مستمر طيلة السداس ي وفق المعايير التالية:

- الحضور والتحضير والمشاركة:** حيث يحصل الطالب على علامة 20/10 .
- البحث:** حيث يقدم الطلبة مجموعة من البحوث تتعلق بمحاور المقياس ويقوم على أساسها الطالب بعلامة: 20/05.

-الامتحان النهائي: ويشمل ما تم تناوله خلال السداسي من مضمون كتابي وشرح للبحوث والمفاهيم المختلفة، حيث يتحصل الطالب على علامة: 20/05.

وفي الأخير يتم جمع النقاط التي تحصل عليها الطالب من المعايير الثلاثة والتي تشكل العلامة النهائية حسب درجة الاستحقاق من مجموع: 20/20.

## 8-أنشطة التعليم والتعلم

### التعليم الحضوري

لكي يستطيع الطالب استيعاب كل المفاهيم التي يتم التطرق لها أثناء الدرس والقدرة على القيام بكل نشاطات التعلم يجب على الطالب الحضور المستمر للدروس والمشاركة وتدوين كل المعلومات وأخذ رؤوس أقلام لكل ما تم تناوله في البحوث التي تناقش في الدرس، بالإضافة إلى المشاركة في المناقشات وطرح كل الأسئلة التي لم يتم التوصل للإجابة عليها، وتبادل الآراء ووجهات النظر حول المواضيع المطروحة لإثراء المكتسبات والمعلومات.

### التعليم عن بعد

تتلخص أهمية وضع دروس في هذا المقياس في منصة التعليم عن بعد (Moodle) في ثالث نقاط رئيسية:

—وضع الدروس لكل المحاور بصيغتي pdf و SCROM سيسمح للطالب من تنظيم أفكاره الأساسية والنقاط التي استخلصها خلال حضوره، هذه الدعائم البيداغوجية متبوعة بعدة أمثلة وفيديوهات لتعمق الفهم لدى الطالب من خلال الأمثلة العملية للأفكار المطروحة.

- بعد نهاية كل محور أو فصل من هذه المحاور، هناك تمارين وأسئلة للتقويم الذاتي مقترحة على الطالب تشمل أشكال متعددة هدفها النهائي ترسيخ المفاهيم المقدمة.

- فضاء للدردشة بين الأستاذ والطلبة لطرح أي انشغال، أو إشكال في فهم المقياس، وطرح مختلف الأفكار التي ينميها الطالب من خلال هذا المقياس.

## 9- المقاربة البيداغوجية

ترتكز المقاربة البيداغوجية على ثالث ركائز وهي: (المعارف، الخبرة المكتسبة، توظيف المعرفة) وتعتبر هذه الكفاءات مهمة أساسية في عملية التعلم وتحتاج إلى منهجية للوصول إلى تحقيقها، كما ستدعم بتقويمات عن بعد وحضوريا لاختبار قدرة الطالب على استيعاب المعلومات المقدمة وتحقيق الأهداف المرجوة.

- بالنسبة للمعرفة في هذه الدروس سيكتسب الطالب الكفاءة عن طريق تخزين كل المعلومات والمفاهيم الخاصة بالمقياس، وتدعم هذه الكفاءات بتمارين وأسئلة نظرية حول مدى الفهم واستيعاب المعلومات ويكون باختبارات. QUIZ
- ثم ينتقل الطالب إلى الركيزة الثانية وهي الخبرة المكتسبة من المعرفة وكيفية تطبيق المعارف والمفاهيم والمعلومات حول المدخل للعلوم القانونية، وتدعم هذه الكفاءة ببعض التمارين المتنوعة التي تزيد من استيعاب الدرس وتثري المفاهيم المقدمة.
- ثم ينتقل إلى كفاءة توظيف المعرفة أو ما يسمى بالموافق، وهي الخطوة التي تتيح للطالب المرور إلى مرحلة أكثر تقدما في مساره التكويني حيث ينتقل إلى كفاءة توظيف المعرفة وتتمثل في تطبيق المفاهيم المكتسبة في مراجع القانون.

## 10- سيرورة العمل

مقياس المدخل للعلوم القانونية يتم تدريسه في حصص نظرية على شكل محاضرات ودروس أعمال موجهة كل أسبوع، تهدف إلى تقديم المفاهيم الأساسية للمدخل للعلوم القانونية ويقدم كل درس بشكل مفصل من خلال تناول مختلف جوانبه.

**11- مصادر دعم**

يمكن للطالب الاستعانة بالمراجع التالية:

- عباس الصراف، جرج حزبون، المدخل إلى علم القانون النظرية القانون، نظرية الحق، الطبعة الأولى، دار الثقافة، للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- عجة الجيلاني، مدخل للعلوم القانونية، نظرية القانون بين التقليد والحداثة طبقا للمعايير الدولية المقررة لنظام LMD، ج1، برتي للنشر، الجزائر، 2008،
- محمد سعيد جعفرور، مدخل للعلوم القانونية: الوجيز في نظرية القانون، الطبعة السابعة عشر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2009.
- اسحاق إبراهيم منصور، نظريتا القانون والحق (وتطبيقاتهما في القوانين الجزائرية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007،
- محمدي فريدة، المدخل للعلوم القانونية (نظرية القانون)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر، 1998.
- يحيى قاسم علي، المدخل للعلوم القانونية، ط1، كومنٹی للتوزيع، القاهرة، مصر، 1997.
- شاهر إسماعيل الشاهر، المدخل إلى علم القانون، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي، عمان، 2018.
- سمير عبد السيد تناغو، النظرية العامة للقانون، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1974.

